

المجلد 09 / العدد 02 / ديسمبر (2025)، ص.ص. 113-123

## التعريف بالمصطلح في المتون التراثية العربية من التوصيف إلى التوظيف Defining Terminology in Classical Arabic Texts: From Description to Application

د. محمد مزاني

m.mezaini@univ-dbkm.dz

جامعة الجبيلالي بونعامة – خميس مليانة

(الجزائر)

تاريخ النشر: 2025/12/02

تاريخ القبول: 2025/09/21

تاريخ الاستلام: 2025/05/18

### ملخص:

يأتي الاصطلاح بمعنى التعريف في سياق الترادف، بوصفه لازمة من لوازمه، لذا لا يستقيم هذا دون ذاك، وقد يطلق بمعناه، فيغني لفظ التعريفات عن الاصطلاحات، وإذا كان الأعلام العرب قديما قد احتقوا بالتأليف في هذا الباب، فلأن الحاجة إلى امتلاك مفاتيح الاصطلاح في إدراك العلوم، والمعارف، والفنون قد اقتضت ذلك. ونخص بالحديث الفرقة التي جنحت إلى جمع المصطلحات وبيان مقاصدها؛ وقد كان لها ذلك بالتصنيف في باب القاموس أو المعجم؛ دلالة على أن لفظ المصطلح قد عرفه العرب قديما وأتوا على ذكره في أكثر من موضع من الحديث عن صنعة التأليف المعجمي؛ مع التنويه بلزوم إدراكه ومعرفة مقاصده، وأن الحاجة إليه ضرورة عامة في كل باب من أبواب العلم، ومن هذا المدخل تطرق البلغاء إلى القول في مسائل صنعة الكلام؛ وما يتصل بها من آداب الخطب وغيرها؛ وهو ما فتح باب الاصطلاح لدى صناع الكلام وبه ارتفع مقامهم. **كلمات مفتاحية:** الاصطلاح، التعريف، التصنيف، المصطلح، صنعة الكلام.

### Abstract:

In classical Arabic texts, the concept of *istilāḥ* (terminology) appears closely linked to *ta'rīf* (definition), often serving as a necessary complement or even substitute in certain contexts. The keen interest shown by early Arab scholars in compiling and defining terms was not merely an intellectual exercise but a response to a pressing epistemological need: the necessity of mastering terminological keys to properly access and understand various sciences and disciplines. This concern gave rise to the classification and compilation of lexicons and dictionaries as essential tools for regulating terms and clarifying their intended meanings. The recognition of terminology as a fundamental requirement across all fields of knowledge is evident in its prominent role within the art of rhetoric, where rhetoricians and orators effectively employed it to serve communicative and persuasive purposes.

From this perspective, rhetoricians addressed issues of the art of speech, including the etiquette of speech and other related topics. This opened the door to terminology among speech makers, thereby elevating their status.

**Keywords:** terminology, definition, classification, term, art of rhetoric.

مقدمة:

يعدّ المصطلح من المباحث اللغوية الأساسية في صياغة خطاب المعرفة إجمالاً، وبالنظر إلى حضوره الوظيفي في مقارنة المفاهيم المتعددة؛ ارتأينا مراجعته في المتون التراثية؛ من مدخل البحث في إشكالية التأصيل، التي يثيرها الاصطلاح اللغوي؛ فضلاً عن الاصطلاح المعرفي الخاص، سعياً منا للتعريف به، والكشف عن دلالاته في الاستعمال العربي القديم.

### المصطلح في اللغة:

يفرض الكشف عن لفظ "المصطلح" في اللغة العربية؛ البحث عن أصله اللغوي؛ الذي يرجع إلى الثلاثي الصحيح "صلح"؛ وهو يفيد معاني لغوية كثيرة تكاد تتفق عليها معظم المعاجم اللغوية؛ وهذا إن دلّ على أمرٍ إنما يدلّ على أن كلمة "مصطلح" ذات أصول عربية، غير أن المعجمية العربية لم تأت على ذكره بهذه الصيغة.

وقد ناقش الناقد الجزائري "يوسف وعليسي" بتحفظ مسألة رد لفظ (مصطلح) للأصل (صلح)؛ حيث قال: «تراءى لنا، ونحن نبحث في حفريات هذه الكلمة، أن مجمل الكتابات المعجمية العربية الحديثة تستعجل الهجوم على مفهومها من موقع المادة اللغوية (صلح)، وهذا ليس خطأ في ذاته، لكنه قفز على تحول صوتي واضح للكلمة من (الصلاح) إلى (الاصطلاح)، وإغفال بين لعلاقة هذا المصدر بذاك»<sup>1</sup>.

ويرجع هذا الإغفال إلى الاختلاف الموجود بين المصدرين الصلاح والاصطلاح في المعنى؛ ذلك أن الانتقال من كلمة "مصطلح" والرجوع بها إلى الأصل؛ متمثلاً في المادة اللغوية (صلح) ليس إلا من قبيل التحول الصوتي الذي يفرض الانتقال من كلمة صلاح إلى كلمة اصطلاح، التي تفيد معنى وضع المصطلح.

وقد تساءل الناقد بشأن هذا التحول، أو الانتقال الصوتي؛ وفي محاولته تفسير ذلك قام بمراجعة الميزان الصرفي للكلمة؛ فقال: «من المؤكد أن "المصطلح" مصدر ميمي للفعل "اصطَلَحَ" (مبني على وزن المضارع المجهول (يُصْطَلَحُ) بإبدال حرف المضارعة مما مضمومة)، ورد فعله الماضي (اصطَلَحَ) على صيغة الفعل المطاوع (افْتَعَلَ)؛ بمعنى أن أصله هو (اِصْطَلَحَ)، ومعلوم أن العربية في حال وقوع تاء (افْتَعَلَ) بعد صاد (كما هي الحال هنا) أو ضاد أو طاء أو ظاء، تجنح إلى قلب مثل تلك الحروف طاء (اضطرب، اضطرب، اطرَد)،...»<sup>2</sup>.

عاد الناقد إلى البناء اللغوي العربي وما اشتمل عليه من أوزان الصرف والاشتقاق في تفسيره الصرفي لكلمة "مصطلح"؛ حيث أرجع المصدر إلى فعله "اصطَلَحَ"؛ وتبين له أنه على وزن افتعل وأصله اصطَلَحَ؛ وبما أن التاء في هذه الصيغة الصرفية قد وقعت بعد حرف الصاد، فإنها تقلب حرف طاء؛ فنقول "اصطَلَحَ".

وقد تكرر هذا المبحث كثيراً في كتب علم الصرف القديمة والحديثة؛ على أساس أن تاء الافتعال تتأثر بما يسبقها من الحروف من الناحية الصوتية، وهذا ما يفسّر جواز قلبها حروفاً أخرى؛ إلا أنها تبقى حاضرة في الفعل على وزن افتعل، ويرجع أمر هذا التأثير إلى صفة الصوت ومخرجه، وما يترتب عن ذلك من مجاورة أو مماثلة أو اختلاف.

وفي حال المجاورة الصوتية تحمل الأصوات اللغوية الصفة ذاتها؛ وهذا ما يتحقق في الصيغة الفعلية (اصطَلَحَ)، والمجاورة الشديدة بين الصوتين الصاد والتاء التي نشعر بها أثناء النطق تتحقق بفضل اشتراكهما في صفة الهمس، إلا أن هذه الصفة الصوتية المشتركة لا تنفي وجود اختلاف بينهما في الشدة والرخاوة والاطباق؛ وتبعاً لذلك يحدث التأثير الصوتي.

وتعد صفة الهمس من الصفات الصوتية التي تتميز بها بعض الحروف في اللغة العربية أثناء عملية النطق، وبالنسبة للأصل (اصطَلَحَ) تظهر المجاورة بين الحرفين الصاد والتاء، وهما من الأصوات المهموسة؛ أما عن مظاهر الاختلاف بين الحرفين الصاد والتاء فتتمثل في شدة الصوت أو رخاوته؛ ذلك أن حرف التاء من الأصوات الشديدة التي تتميز بانحباس الهواء عند المخرج بفعل التقاء أعضاء النطق؛ ثم تنفصل فجأة فينفجر النفس المحبوس، أما حرف الصاد فمن الأصوات الرخوة؛ التي يكون النطق بها بطريقة تختلف عن الأصوات الشديدة؛ حيث لا يكون انحباس الهواء عند المخرج انحباساً تاماً، وإنما يضيق مجراه، فيخرج النفس في هيئة صغیر تتفاوت حدته حسب درجة ضيق المخرج.

ويتأثر الصوت اللغوي بغيره في سياق النطق، فيحدث الانسجام بين العديد من الأصوات اللغوية التي تتفاوت من حيث درجة التأثير في بعضها، وهذا التأثير والتأثر يعدّ ظاهرة صوتية خاصة في اللغات تبعث على المماثلة خاصة بالنسبة للأصوات التي تشترك في الصفات الصوتية.

إن ظاهرة التأثير الصوتي التي تمارسها الحروف في اتصالها ببعضها أثناء النطق تحدث بفعل المجاورة الصوتية؛ وبالنظر إلى موقع الحرف في الكلمة يتحدد نوع التأثير؛ فقد يكون رجحياً في حال تأثر الحرف الأول بالثاني، وقد يكون تقدماً في حال تأثر الحرف الثاني بالأول؛ وبما أن حرف الفاء في صيغة "افعل" يقابله حرف الصاد في الأصل "اصطلح" وهو من حروف الإطباق، يجاوره حرف التاء الذي يتأثر به تأثر تقدماً فإن التاء تقلب طاءً، فنقول اصطلاح بدلاً من اصطلح.

وبأتى هذا القلب من باب تسهيل عملية التلفظ بالصوتين المتجاورين؛ والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء عملية النطق بالأصوات المتجاورة يعدّ من أهم المقاصد التي تبرر كثيراً من الظواهر الصوتية التي تتميز بها اللغة العربية في وضع ميزانها الصرفي، وقد اصطبلغ بها اللسان العربي إلى درجة أنها أصبحت من الفطرة اللغوية التي تكشف عنها الألسن دون التكلف فيها أو القصد إليها.

### المصطلح في المعاجم التراثية:

ذكر "الخليل بن أحمد" (ت. 170هـ) في بيانه كلمة "صلح" أنها من «الصلاح: تقيض الطلاح، ورجل صالح في نفسه، ومُصلِحٌ في أعماله وأُمُوره، والمُصلِحُ: تصالحُ القوم بينهم، وأصلحْتُ إلى الدابة: أحسنتُ إليها»<sup>3</sup>؛ وفي جميع هذه المراتب الإشارة إلى الانتقال من حال إلى أخرى؛ أي من الطلاح إلى الصلاح والإحسان على سبيل الاختلاف والمعارضة، وصلاح الحال بعد فساد، يصدر عن رجل صالح؛ وهو مصلح في شأنه، وشأن غيره، وحين ينتهج الناس سبيل الصلاح يشيع بينهم، والمصالحة من تصالح القوم بعد الخلاف والعداوة والشقاق، والإصلاح وجه من أوجه الإحسان.

والمعنى ذاته أشار إليه "ابن سيدة" في معجمه المحكم والمحيط الأعظم (ت. 458هـ)؛ حيث كشف عن المعنى اللغوي من الصاد واللام والحاء مجتمعة؛ وذلك في قوله: «الصلاح ضد الطلاح، صلح يصلح، ويصلح صلاحاً وصلاحاً... وأصلح الشيء بعد فساد أقامه، وأصلح الدابة أحسن إليها فصلحت، والصلح السلم، وقد اصطلحوا واصلحوا وتصالحو واصلحوا؛ قلبوا التاء صاداً... وأدغموها في الصاد، وقوم صلح متصالحون؛ كأنهم وصفوا بالمصدر، وأصلح ما بينهم وصالحتهم مصالحة وصلاحاً»<sup>4</sup>، وأصلح الرجل الشيء بعد فساد معني أقامه؛ والإصلاح بمنزلة الإحسان، والصلح السلم، وهو عند القوم متعدد الصيغة في الفعل؛ فيقال: اصطلحوا واصلحوا وتصالحو واصلحوا.

وبالرغم من تعدد الصيغ اللغوية لمادة (صلح) في هذا المعجم؛ إلا أنها تفيد معنى صلاح الشيء بعد فساد، والصلح لدى القوم بعد فساد الصلة بينهم، والإصلاح خلاف الإفساد، والاستصلاح خلاف الاستفساد، ولا يكون إصلاح الشيء أو العمل أو الأمر إلا بعد إفساده أو فساد، وصلاح الرجل يكون في نفسه قبل غيره، وتصلح القوم واصطلاحهم بعد الخلاف يفيد المعنى ذاته، وهو الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي للكلمة "مصطلح".

هكذا يأتي الأصل (صلح) بمعنى صلاح الحال بعد فساد، وصلاح الصلة بعد الخلاف والشقاق؛ وهو بمنزلة الإحسان، وهذا ما ذكره الزخشري (ت. 538هـ) في أساس البلاغة؛ حين قال «صلحت حال فلان وهو على حال صالحة، وأتتني صالحة من فلان، ولا تعد صالحاته وحسناته... وصلاح فلان بعد الفساد، وصلاح العدو ووقع بينها الصلح، وصلاحه على كذا وتصالحو عليه واصطلحا، وهم لنا صلح؛ أي مصالحو، ورأى الإمام المصلحة في ذلك، ونظر في مصالح المسلمين، وهو من أهل المفاصل لا المصالح، وفلان من الصلحاء ومن أهل الصلاح، وتقول: كيف لا يكون من أهل الصلاح من هو من أهل صلاح»<sup>5</sup>.

وتصلح حال فلان بعد أن كانت غير ذلك، والصلحات والحسنات على حد سواء في باب الخير، والصلح متفق عليه بين الأعداء؛ ويكون على أمر بعينه، والمصالحة ما يراه ولي الأمر فيه، والجمع مصالح وضدها المفاسد، وكذلك الصلاح والفساد ولكل منهما أثره وأهله.

وغير بعيد عن هذه المعاني قدم ابن منظور (ت. 711هـ) مادة (صلح) في لسان العرب؛ حيث يقول: «صلح: الصَّلَاح: ضدُّ الفساد؛ صَلَحَ يَصْلَحُ وَيَصْلَحُ صَلَاحاً وَضُلُوحاً؛ ... وَالصُّلْحُ: تَصَالُحُ الْقَوْمِ بَيْنَهُمْ، وَالصُّلْحُ: التَّيْلُمُ، وَقَدْ اضْطَلَّحُوا وَصَالَحُوا وَاصْلَحُوا وَتَصَالَحُوا وَاصْلَحُوا، مُشَدَّدَةُ الصَّادِ، قَبِلُوا التَّاءَ صَاداً وَأَدْغَمُوهَا فِي الصَّادِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَوْمٌ صُلُوحٌ: مُتَصَالِحُونَ، كَأَنَّهُمْ وَصَفُوا بِالْمَصْدَرِ، وَالصَّلَاحُ، بِكَسْرِ الصَّادِ: مَصْدَرُ الْمُصَالَحَةِ، وَالْعَرَبُ تَوْثَنُهَا، وَالْأَسْمُ الصُّلْحُ، يَذْكُرُ وَيُوثَنُ، وَأَصْلَحَ مَا بَيْنَهُمْ وَصَالَحَهُمْ مُصَالَحَةً وَصَلَحاً»<sup>6</sup>.

أما في معجم الكليات فذكر "الكفوي" (ت. 1093هـ) ما سبق من المعاني مع التأكيد على معنى الاستقامة؛ قائلاً: «الصلح، بالضم: التَّيْلُمُ، وَيُوثَنُ، وَالصَّلَاحُ: ضِدُّ الْفَسَادِ، وَصَلَحَ (كَمَنَعَ وَكَرَّمَ)، وَأَصْلَحَهُ ضِدُّ أَفْسَدَهُ وَأَصْلَحَ إِلَيْهِ: أَحْسَنَ، حَكَى الْفَرَاءُ الضَّمَّ فِيْمَا مَضَى، وَهُوَ بِالضَّمِّ اتِّفَاقاً إِذَا صَارَ الصَّلَاحُ هَيْئَةً لَازِمَةً؛ كَالشَّرَفِ وَنَحْوِهِ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ الصَّلَاحُ فِي النَّعْوِ؛ فَلَا يُقَالُ: قَوْلٌ صَالِحٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: قَوْلٌ صَالِحٌ، وَعَمَلٌ صَالِحٌ، وَالصَّلَاحُ: هُوَ سُلُوكٌ طَرِيقُ الْهَدْيِ، وَقِيلَ: هُوَ اسْتِقَامَةُ الْحَالِ عَلَى مَا يَدْعُو إِلَيْهِ الْعَقْلُ، وَالصَّلَاحُ: الْمُسْتَقِيمُ الْحَالُ فِي نَفْسِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْقَائِمُ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ وَحَقُوقِ الْعِبَادِ»<sup>7</sup>.

والصلح بمعنى السلم؛ لأنه من آثاره، والصلاح استقامة الحال بما يقبله العقل، وهذه الاستقامة لا تقف عند حدود السلوك الصالح الذي يصدر عن الإنسان في حياته، بل تشمل سائر الأمر مما يلحقه فساد الهيئة أو المظهر، ومنه استقامة الكلام بعد ضعفه، وصلاح الجملة للتعبير عن المعنى المقصود.

وتوجي المادة اللغوية (صلح) في إخراجها معاني الفساد بقدر من الأثر الحسي؛ وهذا ما يحمل لفظ الاصطلاح على معاني الفعل والافتعال والحركة، وغيرها من المهارات التي تعمل العقل في استخدام اللفظ بهدف التقعيد اللغوي، ومهما يكن من أمر الأثر الحسي للجذر اللغوي لهذا اللفظ؛ أي مادة (صلح)، وانتقاله في الاشتقاق للدلالة على المعنى المجرد فإن اللفظ المشتق أخص في القصد والعلم.

وقد تعددت الصيغ والمعاني اللغوية لمادة (صلح)؛ وما جاءت به المعاجم العربية في هذا الباب يكاد يكون متقاربا إلا قليلا؛ فمن الأفعال: صَلَحَ، أَصْلَحَ، تَصَالَحَ، أَصْلَحَ، اصْطَلَحَ، صَالَحَ، اصْطَلَحَ، ومن المصادر: صَلَحَ، صُلِحَ، صَالَحَ، صِلَاحٌ، وَمُصَالَحَةٌ، وَاصْطِلَاحٌ، وَاسْتِصْلَاحٌ، مُصْلَحَةٌ، صُلُوحٌ، وَمِنْ الْمَشْتَقَاتِ: صَلَحَ، صَالَحَ، صَلِيحٌ، مُصْلِحٌ، مَتَصَالِحٌ، صَلَحَاءٌ، مُصْلَحَةٌ، صَالِحَاتٌ.

ولعل ما يلفت النظر في هذه المراجعة اللغوية لمادة (صلح) أن المعاجم العربية لم تأت على ذكر لفظة "المصطلح" في أي موضع منها؛ وهذا ما أكده "أحمد شفيق الخطيب" بالقول: «لفظ "مصطلح"، من صلح أو صلح صلاحا وصلوحا وصلاحة بمفهومه الحالي، لم يدخل المعاجم إلا أواسط هذا القرن - فلا ذكر له في المعاجم التراثية، ولا حتى في الطبقات الثلاث من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، إلا إذا اعتبرناه كاسم مفعول من "اصطلاح" واردا ضمنا من جملة مئات ألوف الاشتقاقات الممكنة التي توردها المعاجم»<sup>8</sup>، وحتى وإن اعتبرنا اسم المفعول "مصطلح" من الفعل "اصطلاح"؛ فإن وروده ضمنا من جملة الاشتقاقات المذكورة يعد حجة دون منزلة حجة اللفظ المذكور في المعجم العربي.

ونخلص إلى القول بأن كلمة "المصطلح"؛ مصدر ميمي دال على حدث الاصطلاح، غير مقترن بزمن معين، وهو مشتق في الأصل من الفعل "اصطلاح"، المصاغ من الفعل الثلاثي "صلح"؛ الذي عنيت بذكر معانيه المعاجم العربية؛ على أنه مخالف للفساد، ومعارض له، وبالرغم من تعدد المعاني اللغوية لمادة (صلح) في المعاجم العربية إلا أن هناك صلة بين الطرحين اللغويين الأكثر تداولاً على مستواها؛ أي الفساد والصلاح، ويمكن أخذ هذا المعنى؛ أي الاتفاق بين أفراد الجماعة على إصلاح الفساد بينهم؛ على أنه من أكثر المعاني التي تطرقت إليها معظم المعاجم العربية؛ فضلا عن كونه القرينة الجامعة بين المفهومين اللغوي؛ الذي سبق وأشرنا إليه، والاصطلاحي؛ الدال على معنى وضع اللفظ والاتفاق بشأنه في التداول والاستعمال.

### لفظ الاصطلاح في المصنفات التراثية:

ذكر الخوارزمي (ت. 387هـ) لفظ الاصطلاح بصيغة الجمع؛ أي اصطلاحات في كشفه عن أسباب تصنيفه "مفاتيح العلوم"؛ حيث قال: «دعنتي نفسي إلى تصنيف كتاب...، يكون جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضع والاصطلاحات، التي خلت منها أو من جلها الكتب الحاصرة لعلم

اللغة، حتى إن اللغوي المبرز في الأدب، إذا تأمل كتاباً من الكتب، التي صُنفت في أبواب العلوم والحكمة، ولم يكن شدا صدرا من تلك الصناعة، لم يفهم شيئاً منه، وكان كالأبي الأعظم عند نظره فيه»<sup>9</sup>.

وقد اتخذ الخوارزمي من الاصطلاحات مبحثاً من المباحث اللغوية التي لا استغناء عنها في جمع مفاتيح العلوم وسائر أصناف الصناعات؛ وأن التصنيف الذي لا يقف عندها في حصر علم اللغة يجعل من اللغوي البارِع في فنون الأدب المتأمل لما كُتِب فيه، وفي غيره من أبواب العلم والمعرفة، إن لم يكن قد أخذ قدراً منها لا يفهم المقاصد، وكان حال الأبي الذي لا يفصح في كلامه مهما أطلال النظر فيها.

وهناك مصنفات تراثية أتت على ذكر لفظ الاصطلاح في تسمية الباب منها؛ ومن ذلك: "باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح"؛ في كتاب "الخصائص" لـ "ابن جني" (ت. 392هـ)؛ حيث قال: «هذا موضع محوج إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي (وتوقيف)»<sup>10</sup>.

وقد ذهب "ابن جني" إلى أن البحث في أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح يتطلب التفكير والتأمل؛ كونه يستعصي على الفصل القاطع في تبني واحد من الموقفين؛ فلا يمكن القول بأن اللغة كلها إلهام، أو كلها اصطلاح، أما أهل العلم والنظر فإن أكثرهم على مذهب التواضع والاصطلاح في أصل اللغة.

وأيضاً "باب القول على لغة العرب أتوقيف، أم اصطلاح؟"؛ وذلك في كتاب "الصاحي" لـ "ابن فارس" (ت. 395هـ)؛ حيث قال: «وخلة أخرى أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يُقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنا نستدل بذلك على اصطلاح قد كان قبلهم، وقد كان في الصحابة رضي الله تعالى عنهم - وهم الثُلَغاء والفُصحاء - من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به، وما علمناهم اصطلاحوا على اختراع لغة، أو إحداث لفظة لم تتقدمهم»<sup>11</sup>.

وهذا إن دلَّ على أمرٍ إنما يدل على أنه ساد الاعتقاد قديماً بأن اللغة إلهام ووحى من الله تعالى، وحجة ذلك ما جاء في التنزيل العزيز: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 31]، وبالنسبة للاصطلاح فيرد "ابن فارس" مسألة الإجماع على تسمية الأشياء؛ لأنها لم تعرف في زمانه، ولا في زمان الصحابة رضوان الله عليهم، أما المعتمد من المصطلحات لديهم فيرجع لاصطلاح كان قبلهم؛ وهي حجة تحلينا على فكرة أن الإجماع والاتفاق التي لم تحدث في هذه الأزمنة لا دليل على حدوثه من قبل، وتبقى مسألة البحث في أصل اللغة تثير الاحتمال بين الفرض واليقين.

وجاء لفظ الاصطلاح في تعريفات "الجرجاني" (ت. 816هـ) بمعنى التعريف؛ وفي ذلك قوله: «وبعد: فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء، من الألف والباء إلى الياء، تسهيلاً تناولها للطلابين، وتيسيراً تعاطيها للراغبين، والله الهادي، وعليه اعتمادي في مبدئي ومعادي»<sup>12</sup>.

وقد أتى بعض الأعلام على ذكر لفظ الاصطلاح في معرض حديثهم عن أثره في امتلاك صناعة الأدب، وغيرها من الصناعات؛ وتقام العلم فيها يتطلب الإحاطة بالاصطلاحات التي تنبني عليها هذه الصناعة أو ذاك الفن؛ لأنها تقف بأهلها عند حدود الاختلاف عن غيره، فيكون السمة المميزة له، فضلاً عن بلوغ الغايات منه في خدمة الناس وتهذيب ألسنتهم بما جرت عليه بلاغة القول، واقتضته آداب الكلام التي يحسن بها.

#### اصطلاح أريد به المصطلح:

عرف الاصطلاح عناية كبيرة في أبواب المعارف المتخصصة؛ ومنها العلوم الشرعية؛ حيث دأبت المصنفات التراثية على ذكر عبارة "وفي اصطلاح العلماء كذا وكذا"؛ شرحاً وتفسيراً، وهناك علوم أخرى استأثرت باهتمام أهلها في وضع اصطلاحاتها، وضبط دلالاتها، دفعاً لمسائل الخلاف والتفاوت في الوقوع على المعنى، وإدراك التعريف.

وقد حدث الرازي (ت. 311هـ) بأن شيخاً من مشايخ مدينة السلام، وكان ذا قدر وافر من المعرفة بالنحو واللغة والشعر، قد عمد إلى مجاراته شيخ آخر أقبل يبشده، ويبالغ في مدح أهل صناعته، ويحط من شأن غيره، «والشيخ في كل ذلك يحتمله معرفة منه بجمله وعجبه ويتبسم إليّ، إلى أن قال فيما قال: هذا والله العلم وما سواه ريج، فقال له الشيخ يا بني هذا علم من لا علم له، ويفرح به من لا عقل له، ثم أقبل عليّ وقال سل فتاناً هذا عن شيء من مبادئ العلوم الاضطرارية، فإنه ممن يرى أن من مهر في اللغة يمكنه الجواب عن جميع ما يُسئل عنه، فقلت خبرني عن

العلوم اضطرابية هي أم اصطلاحية؟، ولم أتمّ التقسيم على تعمد، فبادر فقال العلوم كلها اصطلاحية، وذلك أنه كان سمع أصحابنا يعيرون هذه العصابة أنّ علمهم اصطلاحى، فأحب أن يعيهم بمثل ما عابوه جهلا منه بما لهم دونه في هذا الباب»<sup>13</sup>.

ومسألة الاصطلاح في العلوم، تشير إلى صفته، وأنها لازمة من لوازمها، ولا ينقص العلم شيئا من قدره، إذا كان فيه من الاصطلاح ما يجعله يحمل هذه الصفة، فضلا أنه سبيله إلى الإيضاح والبيان، وكذلك الاختلاف عن غيره من سائر أصناف العلم والصناعات، وأنّ **المصطلح** نتاج الصنعة في الاصطلاح، وأنه يقتضي الاجتماع أو الاتفاق لدى الجماعة من الناس دون غيرهم، بما يملئهم فهمهم، ويقبله طبعهم في العلم بالشيء، والإحالة إليه. وإذا كانت الغاية من سرد القصص التنبيه، والدعوة إلى أفضل ما في الأمر بالنسبة لصناعة العلم، فإن فيه من إقامة الحجة وعرض الدليل ما يقرب المعنى، ويحمل اللفظ على الاستعمال في مختلف المسائل والقضايا، خاصة تلك الباعثة على الجدل بين مؤيد ومتحفظ.

وقد تضمنت نونية ابن قيم الجوزية (ت. 751هـ) فصلا في جناية التأويل على ما جاء به الرسول والفرق بين المردود منه والمقبول، الأمر الذي يمكن إدراجه في باب الاصطلاح الباطل، وهو ما عبر عنه الناظم بهذه الأبيات الشعرية قائلا<sup>14</sup>:

|                            |                          |
|----------------------------|--------------------------|
| تأويل أهل الباطل مردود عن  | دأى على الإيمان والعرفان |
| وهو الذي لا شك في بطلانه   | والله يقضي فيه بالبطان   |
| فجعلتهم للفظ معنى غير مع   | ناه لديهم بأصطلاح ثان    |
| وحملت لفظ الكتاب عليه حت   | ى جاءكم من ذاك محذوران   |
| كذب على الألفاظ مع كذب على | من قالها كذبان مقبوحان   |
| وتلاهما أمران أقبح منهما   | حمد الهدى وشهادة البهتان |
| إذ يشهدون الزور أن مراده   | غير الحقيقة وهي ذو بطلان |

أشار الناظم إلى أنّ أهل السلف قديما ما كان منهم إلا عدم القول بمسألة التأويل بالمعنى في اصطلاح أهل الكلام؛ حيث لم يقل أحد منهم بنفي حقائق الألفاظ على أساس المجاز، واعتبار النصوص أدلة لفظية لا تفيد اليقين حسب اعتقاد أهل التأويل الباطل.

#### المصطلح في تسمية المصنفات:

ومن المصنفات التي أتت على ذكر لفظ المصطلح في تسميتها؛ خاصة التسمية الرئيسية للمصنف؛ كتاب "العرف بالمصطلح الشريف" لصاحبه "القاضي شهاب الدين بن العمري" (ت. 749هـ)؛ وقد تحدث عن هذه المسألة قائلا: «وسميته التعريف بالمصطلح الشريف، وجعلته سبعة أقسام؛ الأول في رتب المكتبات، والثاني في عادات العهود والتقاليد والتفاويض والتواقيع والمراسيم والمناشير، الثالث في نسخ الأيمان، الرابع في الأمانات والدفن والهدن والمواصفات والمفاصحات، الخامس في نطاق كل مملكة وما هو مضاف إليها من المدن والقلاع والرساتيق، السادس في مراكز البريد والحمام ومراكز هجن الثلج والمراكب المسفرة به في البحر والمناور والمحرقات، السابع في أوصاف ما تدعو الحاجة إلى وصفه»<sup>15</sup>.

وله في كل قسم من هذه الأقسام عناية بالمصطلح الدال عليه؛ ذلك أن للمكتبات، والعهود والتقاليد والتفاويض والتواقيع والمراسيم والمناشير، والأيمان، والأمانات والدفن والهدن والمواصفات والمفاصحات، والمدن والقلاع والرساتيق، والبريد والحمام والمراكب والمناور والمحرقات، وغير ذلك من الأمور مصطلحاتها الخاصة بها.

وظهر مؤلف آخر سار على هذا النهج في العنونة؛ لـ "تقي الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد النجمي الحلبي" الشهير بـ "ابن ناظر الجيش" (ت. 778هـ)؛ حيث أخرج كتابه في تنقيح كتاب "التعريف بالمصطلح الشريف"؛ ذكر تسميته فقال: «سميته تنقيح التعريف بالمصطلح الشريف، ومنه أسأل الإعانة والتوفيق في حسن التوفيق»<sup>16</sup>.

يوحي لفظ التثقيب بالزيادة في التعريف بالمصطلح الشريف، وهذا الشكل من التأليف على التأليف كثير في التراث العربي، وتكون الزيادة بالشرح والتعقيب والبيان والتفسير، والحواشي وغير ذلك، ولم تكن المعاجم في عنايتها بالمصطلحات بمعزل عن هذا الاتجاه.

ومن المصنفات الدينية التي حملت اسم المصطلح في تسميتها؛ كتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" لصاحبه "الحافظ ابن حجر العسقلاني" (ت. 852هـ)، وقد كشف عن أسباب تأليفه قائلاً: «إن التصنيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت وبسطت واختصرت فسألني بعض الإخوان أن ألخص لهم المهم من ذلك، فأجبتة إلى سؤاله»<sup>17</sup>.

إن التأليف في اصطلاح الحديث، أو المصطلح عند أهل الأثر كثير؛ وهو لا يخرج عن صفتين؛ إما التوسع في المسائل أو الاختصار فيها؛ بالاختصار على المهم منها، والأهم أنها تعطينا لمحة عن الوعي العربي المبكر بقضية الاصطلاح بغض النظر عن العلم الذي يختص بها.

ويعد علم الحديث من العلوم المقدّمة في موضوعها، نظراً لأهميتها في خدمة الحياة الدينية؛ حيث يفي بحاجات الناس في معرفة أغراضهم ومقاصدهم الروحية، وهو على هذا القدر من علو المنزلة منذ نشأته، الأمر الذي أحاطه بعناية أهل الدرس، خاصة ما اتصل به من مباحث الاصطلاح؛ وضعاً ودلالة.

ونظراً لأهمية المصطلح في التراث العربي؛ كان يطلق على العلم إجمالاً؛ فيقال لعلم الحديث مصطلح الحديث؛ وهذا ما أشار إليه "محمد عجاج الخطيب" (ت. 1443هـ) في كتابه "أصول الحديث علومه ومصطلحه"؛ بالقول: «تناول العلماء تحت اسم علوم الحديث، أو مصطلح الحديث، أو علم أصول الحديث، أو علم الحديث دراية مسائل كثيرة، كأقسام الحديث: الصحيح، والحسن، والضعيف، وأنواع الحديث الضعيف الكثيرة: من منقطع، ومعضل، ومضطرب، كما تناولوا سن السماع وطرق التحمل والأداء، ومباحث الجرح والتعديل، وشروط الجرح والمعدل، ومراتب الجرح والتعديل وما إلى ذلك، ومعرفة الرواة وأوطانهم، وتمييز الثقات من الضعفاء وغير ذلك، وجعلوا كل مسألة من هذه المسائل أو كل بحث نوعاً من علوم الحديث، ولهذا كانت علوم الحديث كثيرة جداً»<sup>18</sup>.

ومصطلح الحديث، أو ما دلّ على أصوله يتصل اتصالاً وثيقاً بالمسائل المطروقة فيه؛ وهذا ما يجعل من الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه الكثيرة مصطلحات يبنى عليها علم أصول الحديث، ولكل باب أو مسألة أو مبحث فيه صفة العلم، وتعدد علوم الحديث تتعدد مصطلحاتها.

### المصطلح ومسمياته في خطاب العلوم:

عُرف المصطلح في اللغة العربية قديماً بالعديد من المسميات على سبيل الترادف؛ فتأتي "الكلمة" بمعنى المصطلح أحياناً، وعلى هذا الأساس تكون حاضرة في كل علم؛ وهو ما ذكره الرازي (ت. 322هـ) في بيان بعض ما اشتمل عليه كتابه، والغرض من تأليفه؛ حيث قال: «هذا كتاب فيه معاني أساء واشتقاقات ألفاظ وعبارات عن كلمات عربية، يحتاج الفقهاء إلى معرفتها، ولا يستغني الأدباء عنها، وفي تعلمها نفع كبير وزينة عظيمة لكل ذي دين ومروءة، ألفناه من ألفاظ العلماء وما جاء عن أهل المعرفة باللغة وأصحاب الحديث والمعاني، واحتججنا فيه بشعر الشعراء المشهورين الذين يُحتج بشعرهم في غريب القرآن وغريب الحديث، وفيما يوجد له ذكر في الشريعة من الأسماء وما في الفرائض والسنن، والألفاظ النادرة»<sup>19</sup>.

إن الأسماء والألفاظ والكلمات، يحتاجها الفقيه والأديب والعالم وسائر أهل العلم، وأصحاب الحديث والمعاني؛ حيث يأتون بها في إفادة المعنى أو المفهوم الخاص، خصوصية المعرفة التي تشير إليها، ولهذا يمكن التمييز بين الأسماء والألفاظ والكلمات من حيث العموم والخصوص على مستوى الدلالة.

ومن المرادفات التي ذكرها الخوارزمي (ت. 387هـ) لكلمة مصطلح وهو بصدد بيان منهجه في تأليف كتابه "مفاتيح العلوم"؛ الأسامي، والألقاب، والألفاظ، والأوائل، وتأتي على رأسها كلمة المفاتيح؛ على أساس أن المصطلحات مفاتيح العلوم والصناعات، وأن أول ما يكون من أمر أصحابها امتلاكهم لمفاتيحها، وقد أطلق لفظ المفاتيح بمعنى الاصطلاح، والجمع مفاتيح، وذلك في معرض بيانه أساس تأليفه لـ "مفاتيح العلوم"؛ حيث قال: «دعني نفسي إلى

تصنيف كتاب ...، يكون جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضيع، والاصطلاحات»<sup>20</sup>.

وسمّاها المفاتيح؛ لأن بها تكشف مغاليق العلوم، وتتأقن بالاصطلاح والمواضعة، ولا أدل على أهميتها من أنها تكون في مستهل المعارف وأوائل الصناعات، التي يصعب التحصيل فيها دون امتلاك المفاتيح الخاصة بها، أما جمعها في تأليف واحد، فيمثل الغاية المرجوة، والهدف المنشود.

أما السيوطي (ت. 911هـ) فأطلق اللفظ بمعنى المصطلح في مصنفه "المزهر"، وفي بيان فضل وضع اللفظ في استقامة المعنى؛ قال: «الحمد لله خالق الألسن واللغات، واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه البالغات، الذي علم آدم الأساء كلها، وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح الخلق لسانا، وأعربهم بيانا، وعلى آله وصحبه، أكرم بهم أنصارا وأعوانا، هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترت تنويجه وتبويبه؛ وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وساعها، حاكت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع، وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك، ويُعنى في بيانها تمهيد المسالك، غير أن هذا المجموع لم يسبقني إليه سابق، ولا طرق سبيله قبلي طارق وقد سميت به بالمزهر في علوم اللغة»<sup>21</sup>.

إن وضع اللفظ ينطوي على أثر من الحكمة في الدلالة على المعنى الخاص، وأن شرف اللغة وفضلها متعلق في الأصل بألفاظها، وهو علم من أشرف علوم اللغة وأجلّها، يضاهي علوم الحديث في الترتيب، والأنواع، وإيضاح المسالك، ويبلغ المقاصد.

وجاء في بيان فضل المعرفة بالاصطلاح في باب العلم ما أشار إليه صاحب كتاب كشف اصطلاحات الفنون والعلوم "التهانوي" (ت. 1158هـ) حين قال: «وبعد، يقول العبد الضعيف محمد علي بن شيخ علي بن قاضي محمد حامد بن مولانا أتقى العلماء محمد صابر الفاروقي السني الحنفي التهانوي أن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأستاذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انقهامه دليلا ... ولم أجد كتابا حاويا لاصطلاحات جميع العلوم المتداولة بين الناس وغيرها، وقد كان يحتاج في صديري أوان التحصيل أن أولف كتابا وافيا لاصطلاحات جميع العلوم، كافيًا للمتعلّم من الرجوع إلى الأستاذة العالمين بها؛ كي لا يبقى حينئذ للمتعلّم بعد تحصيل العلوم العربية حاجة إليهم، إلا من حيث السند عنهم تبركا وتطوعا»<sup>22</sup>.

غني الكشف بإيراد اصطلاحات الفنون والعلوم المختلفة في الألفاظ العربية، وكذلك العجمية، ونستشف من تسمية الكتاب أثر البيان والإيضاح في مكاشفة استعمال الاصطلاح العلمي والفني، وما له من فائدة في الظفر بمقاصد المعرفة، وتحقيق أغراضها، وأن زاد التحصيل في العلم مرهون بمعرفة الاصطلاح فيه، وأن حاجة الطالب للعلم من حاجته إلى إدراك اصطلاحاته، والفضل كل الفضل في التأليف الوافي للاصطلاحات، إذ يغني المتعلمين من مراجعة المعارف متفرقة، وكذا اللجوء إلى أعلامها العارفين بها.

### المصطلح في صناعة التأليف والإنشاء:

تطرق البلغاء العرب قديما للقول في صناعة الكلام؛ وما يتصل بها من آداب الخطب وغيرها؛ ومن هؤلاء الجاحظ (ت. 255هـ) في مصنفه الشهير "البيان والتبيين"؛ حيث كشف عن مراتب المتكلمين، وعن أقدارهم في نظم الكلام حسب أقدار المعاني والمقامات، وأن صناعة الكلام تكون في الوصف والسؤال والجواب.

وطرّق هذه المسائل فتح باب الاصطلاح في صناعة الكلام؛ وللجاحظ في ذلك شؤون؛ كشف عنها حين قال: «ينبغي للمتكمّل أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات، فإن كان الخطيب متكلمًا تجنب ألفاظ المتكلمين، كما أنه إن عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيبا أو سائلا، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين؛ إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحقّ وبها أشغف، ولأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء،

وأبلغ من كثير من البلغاء، وهم يتخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطالحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقودة لكل تابع»<sup>23</sup>.  
يرد الجاحظ مبحث الاصطلاح في تسمية ما لم يكن له اسم في لغة العرب للمتكلم الحذق؛ البارع في اختيار اللفظ المناسب للمعنى، فضلاً عن عنايته باشتقاق الأسماء وهو من مراتب الاصطلاح، إذ تقدم صناعته عن صناعة الخطيب والبلاغي المتمرس بالمعاني والبيان والبيدع.

ومن ذلك ما أشار إليه "القلقشندي" (ت. 821هـ)، في كتابه "صبح الأعشى"؛ وهو بصدد الحديث عن صناعة الإنشاء لدى الكتاب على اختلافهم في التصنيف والتأليف؛ يقول: «والمؤلفون في هذه الصناعة قد اختلفت مقاصدهم في التصنيف، وتباينت مواردهم في الجمع والتأليف، وفرقة أخذت في بيان أصول الصناعة وذكر شواهدا، وأخرى جنت إلى ذكر المصطلحات وبيان مقاصدها، وطائفة اهتمت بتدوين الرسائل ليقتبس من معانيها ويتمسك بأذليها، وتكون أمودجاً لمن بعدهم يسلك سبيلها من أراد أن ينسج على منوالها، ولم يكن فيها تصنيف جامع لمقاصدها، ولا تأليف كافل بمصادرها الجليلة ومواردها، بل أكثر الكتب المصنفة في بابها، والتأليف الدائرة بين أربابها لا يخرج عن علم البلاغة المرجوع فيها إليه، أو الألفاظ الرائقة مما وقع اختيار الكتاب عليه، أو طرّف من اصطلاح قد رُفض وتغير أمودجه ويُقضى، فلا يغني النظر فيه المقلّد من كتّاب الزمان، ولا يكفي به القاصر في أوان بعد أوان، على أن معرفة المصطلح هي اللازم المحتم، والمهمّ المقدم، لعموم الحاجة إليه، واقتصار القاصر عليه»<sup>24</sup>.

وإن لصناعة الإنشاء آداب؛ ومنها المعرفة الجامعة بالمصطلحات؛ وبما أن المعرفة بالشيء مراتب يتفاوت فيها أصحاب العلم؛ كذلك المصطلح؛ فالإكتفاء بمعرفته لا يدفع القصور؛ إذ من الضروري دعمها بمعرفة منابته، وحالات تبدله باختلاف الحالات والمقامات، أما الاجتهاد فيه وفي الصناعة التي تتصل به وبغيره فمحمود، والتقليد فيها دون البحث في الأصول أمر مردود.

#### خاتمة:

أتت المتن العربية التراثية على ذكر لفظ المصطلح في أبواب المعرفة المتعددة؛ بخلاف التأليف في المعاجم؛ ولم يخرج أمر ذكره عن سبيلين لا ثالث لهما؛ إما في العنونة، أو في سياق الحديث عن صناعة التأليف والإنشاء وما اقتضته من عناية بالمصطلحات في بيان مقاصدها المختلفة.

#### قائمة الإحالات:

1. يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون - لبنان، منشورات الاختلاف - الجزائر، ط1، 2008، ص21.
2. نفسه، ص21.
3. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، تخ. عبد الحميد هنداي، ج2 (المحتوى: د - ص)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص406.
4. أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تخ. عبد الحميد هنداي، ج3، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص152-153.
5. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تخ. محمد باسل عيون السود، ج1 (المحتوى: أ ب - غني)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص554.
6. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، مج2، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت.ط)، ص516-517.
7. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص560-561.
8. أحمد شفيق الخطيب، حول توحيد المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، ع44، 01 يونيو 1997، ص09.
9. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، مفاتيح العلوم، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة الشرق، مصر، ط1، 1342هـ، ص02.
10. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تخ. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د.ت.ط)، ص40.
11. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصحاح، تخ. السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، (د.ت.ط)، ص9.
12. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات (قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، تخ. محمد صديق المشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر، (د.ت.ط)، ص7.

13. أبو بكر محمد بن زكرياء الرازي، رسائل فلسفية (مع قطع بقيت من كتبه المفقودة)، ج1، مطبعة بول باربيه، مصر، 1939، ص44-43.
  14. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، تخ. مجموعة من المحققين، مج1، دار عطاءات العلم/دار ابن حم، الرياض/بيروت، ط4، 2019، ص501-502.
  15. القاضي شهاب الدين بن العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة، مصر، 1312هـ، ص4.
  16. تقي الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد التقي الحلبي الشهير بابن ناظر الجيش، كتاب تنقيف التعريف بالمصطلح الشريف، تخ. رودلف قسلي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، مصر، 1987، ص3.
  17. الحافظ ابن حجر العسقلاني، نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، تخ. عبد الحميد بن الصالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص81.
  18. محمد عجّاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص8.
  19. أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، عارضه بأصوله وعلق عليه حسين بن فيض الله الهمداني البعري الحارزي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، اليمن، ط1، 1994، ص67.
  20. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص02.
  21. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ج1، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، (د.ت.ط.)، ص1.
  22. محمد علي التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1 (أش)، تخ. علي دحروج، نقله من الفارسية إلى العربية عبد الله الخالدي، تر. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص1.
  23. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تخ. عبد السلام هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د.ت.ط.)، ص138-139.
  24. أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، ج1، دار الكتب الخديوية، المطبعة الأميرية بالقاهرة، مصر، 1913، ص7.
- قائمة المصادر والمراجع:**
1. التهانوي (محمد علي)، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1 (أش)، تخ. علي دحروج، نقله من الفارسية إلى العربية عبد الله الخالدي، تر. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
  2. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تخ. عبد السلام هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د.ت.ط.).
  3. الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)، معجم العريفات (قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة)، تخ. محمد صديق المشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ت.ط.).
  4. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تخ. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د.ت.ط.).
  5. الخطيب (أحمد شفيق)، حول توحيد المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، ع44، 01 يونيو 1997، ص09.
  6. الخطيب (محمد عجّاج)، أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.
  7. الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب)، مفاتيح العلوم، إدارة الطباعة المتبرية، مطبعة الشرق، مصر، ط1، 1342هـ.
  8. الرازي (أبو بكر محمد بن زكرياء)، رسائل فلسفية (مع قطع بقيت من كتبه المفقودة)، ج1، مطبعة بول باربيه، مصر، 1939.
  9. الرازي (أبو حاتم أحمد بن حمدان)، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، عارضه بأصوله وعلق عليه حسين بن فيض الله الهمداني البعري الحارزي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، اليمن، ط1، 1994.
  10. الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد)، أساس البلاغة، تخ. محمد باسل عيون السود، ج1 (المحتوى: أ ب - غي)، منشورات محمد علي ييوضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
  11. ابن سيده المرسى (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، المحكم والمحيط الأعظم، تخ. عبد الحميد هندواوي، ج3، منشورات محمد علي ييوضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
  12. السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين)، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ج1، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، (د.ت.ط.).
  13. العسقلاني (الحافظ ابن حجر)، نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، تخ. عبد الحميد بن الصالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
  14. ابن العمري (القاضي شهاب الدين)، التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة، مصر، 1312هـ.
  15. ابن فارس (أبو الحسين أحمد)، الصحاحي، تخ. السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، (د.ت.ط.).
  16. الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تخ. عبد الحميد هندواوي، ج2 (المحتوى: د - ص)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
  17. القلقشندي (أبو العباس أحمد)، صبح الأعشى، ج1، دار الكتب الخديوية، المطبعة الأميرية بالقاهرة، مصر، 1913.
  18. ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب)، الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، تخ. مجموعة من المحققين، مج1، دار عطاءات العلم/دار ابن حم، الرياض/بيروت، ط4، 2019.

## التعريف بالمصطلح في المتن التراثية العربية من التوصيف إلى التوظيف

19. الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1998.
20. ابن منظور الإفريقي المصري (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، مج2، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت.ط).
21. ابن ناظر الجبش (تقي الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد التقي الحلبي)، كتاب تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف، تح. رودلف فسلي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، مصر، 1987.
22. وغيلسي (يوسف)، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون - لبنان، منشورات الاختلاف - الجزائر، ط1، 2008.